



الديمقراطية وسؤال الأزمة في العالم العربي بواسطة المسائية العربية

للمسائية العربية / د/إبراهيم أبراش

سؤال الأزمة هو سؤال المرحلة في العالم

العربي ، و سؤال أزمة الديمقراطية حتى في الدول الخاضعة للاحتلال كفلسطين والعراق

يتصدر أسئلة الأزمة. ولكن هل حقيقة أن الخطر المحدق بالأمة العربية وبالكيانات

الوطنية اليوم هو غياب الديمقراطية؟ وهل بالفعل أن مشكلتنا يمكن أن تختزل بغياب

الديمقراطية؟

وبالتالي يكون لمعركة الديمقراطية الأولية على أي معارك أخرى بما فيها المعركة ضد الاحتلال؟ أم

المراد من التركيز على الديمقراطية إخفاء قضايا أشد خطرا على الأمة من تعثر الديمقراطية، كالاختلال

وأزمات وجودية تهدد الأمة والدولة الوطنية؟.

بعد سنوات من المراهنة على الديمقراطية كنظام حكم

يمكنه أن يوفر الحياة الكريمة للمواطنين ويخرج المجتمع والأنظمة السياسية الحاكمة من الأزمات التي

تعانيها: أزمة شرعية الحكم بعد انكشاف هشاشة شرعيتها الدينية أو الثورية أو العسكرية وأزمة اقتصادية و

أزمة دولة ووجود وطني، وبعد سنوات من التجارب الفاشلة حتى تحت رعاية واشنطن ومشروعها للشرق الأوسط

الكبير نجد اليوم كل الكيانات العربية: الغنية منها والفقيرة، ملكية كانت أم جمهورية، كيانات أنتجها

اتفاق سايبك □ يبدو أو أنتجها تاريخ عريق...، هناك أزمة، إما اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية

أو وجودية تهدد وجود الدولة الوطنية، وبعضها تعاني منها مجتمعة.

سؤال الأزمة هو سؤال المرحلة، ولكن

يبدو أن اختزال سؤال الأزمة بسؤال الديمقراطية أو اختزال الأزمة بالديمقراطية هو ما طفا على السطح على

حساب تغييب الأسئلة الأخرى و التهويه مع المشاكل الأخرى التي لا تقل أهمية عن الديمقراطية. ليست هذه دعوة لإعادة طرح تساؤلات ما بعد الاستقلال مباشرة حول أيهما له الأسبقية: الحرية السياسية أم رغبة الخبز؟ بناء الدولة الوطنية أم الديمقراطية؟ آنذاك عكفت التجربة البرلمانية والديمقراطية الوليدة وتم حل الأحزاب باسم الثورة ومواجهة الخطر الخارجي، ومنذ ذلك الحين لم ينجز لا الحياة الكريمة ولا الديمقراطية ولا بناء الدولة الوطنية ولا مواجهة الخطر الخارجي...، ما طرحه دعوة للتوازن والمواكبة ما يبني الديمقراطية واستكمال بناء الدولة الوطنية وحمايتها، وقطع الطريق على محاولات تحويل العالم العربي لحقل تجارب لوصفات ديمقراطية مفروضة من الخارج لا تهدف لمقاربة العالم العربي بل لخلق (الفوضى البناءة) التي تريدها واشنطن، وتبرير الاحتلال بذريعة مواجهة الاستبداد.

لأن الديمقراطية أقحمت على

المجتمع فقد أنتجت مفارقة في المشهد الديمقراطي في العالم العربي وهو انه بالرغم من أن الديمقراطية تعني حكم الشعب فإنها في العالم العربي مطلب نخبة وإن وجدت فهي حكم نخبة، فيما الشعب مجرد جموع توظفها النخب والجماعات المتصارعة على السلطة ومغانمها، أو منشغلة بأنشطة سياسية بعيدة عن الممارسة الديمقراطية وثقافتها كالانخراط بالجماعات الأصولية وبالجماعات الطائفية والإثنية المغلقة، ومنه المفارقات أيضا أن هامش الحرية الضيق الذي أتاحه التحول الديمقراطي بدلا من أن يعزز المواطنة أحيانا وعزز القبلية والطائفية والإثنية وكان الديمقراطية كانت الرياح التي ذرت الرماد عن جمر انتماءات ما قبل الدولة، وهذا يدل على أن الأزمة ليست بالديمقراطية بحد ذاتها ولكنها أزمة دولة، التحول الديمقراطي كشف أزمة الدولة الوطنية ولم ينتجها وقد لا يستطيع حلها.

مع ذلك ما زالت الديمقراطية الأيدولوجيا

والمؤسسات، الأئمة حضورا في الخطاب السياسي العربي. قد تكون السمعة الطيبة التي راجت عن الديمقراطية

والمستمدة غالباً من مستوى الرفاهية التي تعرفه الديمقراطيات الغربية، هو ما جعل شعوب دول الجنوب الفقيرة و التي عانت طويلاً من الاستبداد والظلم تتطلع للديمقراطية كمخلص ليس من الاستبداد فحسب بل من الفقر أيضاً، ففي مجتمعات يسودها الفقر والامية فإن الانشغالات المعيشية تتفوق على الانشغالات الفكرية والثقافية وبالتالي عندما تفتتح هذه المجتمعات على المجتمعات الغربية فإنها تنبهر بالجوانب المادية أكثر من إعجابها وانشغالها بالإنجازات الفكرية،إنها تريد أن تكون على شاكله الغرب من حيث المستوى المعيشي وليس من حيث نظام الحكم.

بالإضافة إلى ما سبق، لو كانت أنظمة الحكم تملك شرعية ولو كانت مكونات النظام والنخب والأمة بشكل عام متفقه على ثوابت ومرجعيات الدولة الوطنية أو بشكل آخر لو كانت هناك مصالحة بين الدولة والمجتمع لتموّجت الديمقراطية ليس كأداة محكمة لإدارة أزمة سلطة وشرعية بل كألية لتعزيز وتحسين علاقة الدولة بالمجتمع وتسهيل عملية تداول سلمي للسلطة بين نخب توحد ثوابت الأمة. إن عقل الديمقراطية لا يقل أهمية عن ممارستها، وأن عقل الديمقراطية يعني أن ننظر إليها ليس كهدف بحد ذاته بل كأداة لهدف أسمى، هدف يتشكل حسب خصوصية كل أمة واولوياتها، وحيث أن لكل أمة خصوصيتها التاريخية والموضوعية فإن الديمقراطية الوسيلة أو الأداة يجب أن تكون في خدمة هذه الاولويات لا أن تكون مجرد مؤسسات وخطابات تتوسل كل الطرف لتقليد ما هو عليه الحال في الغرب. لو كانت الديمقراطية مجرد مؤسسات وخطاب لكنت كل دول العالم تقريباً ديمقراطية، فما القاسم المشترك مثلاً بين مصر والسويد أو بين الكويت وفرنسا أو بين الأردن واليابان، أو بين فلسطين الخاضعة للاحتلال وإسرائيل دولة الاحتلال، وكلها تقول بأنها أنظمة ديمقراطية حيث فيها تعددية حزبية وانتخابات وبرلمانات وديساتير؟.

نعم للديمقراطية

ولكننا نريدها ديمقراطية مؤسسات وثقافة ونمط حياة للحاكمية والمحكومية تتفاعل لتنتج نظام حكم في مجتمع

سيد نفسه يوفر الحياة الكريمة للمواطنين ويؤمّن التداول السلمي على السلطة. نظام ديمقراطي يحافظ على المشروع الوطني والدولة الوطنية ويجسد استقلالية القرار الوطني. بغض النظر إن تشكلت هذه الديمقراطية حسب مواصفات النموذج الغربي أم لا. لقد تلمست منظمات دولية ومختصون بالتنمية في دول الجنوب عبثية الجري وراء محاولة فرض أنظمة ديمقراطية شبيهة بالغرب، فتم اليوم شبه تجاوز لاعتماد الديمقراطية كمقياس للمفاضلة بين أنظمة الحكم وتم اعتماد مفهوم الحكم الصالح أو الحكامة، وإن كانت الحكامة تلتقي مع الديمقراطية في كثير من النقاط فهي ليست بالضرورة الديمقراطية، ويمكننا اعتبار الحكم الصالح هو الديمقراطية عندما تكلف مع خصوصية المجتمع التي لا تتعارض مع الحداثة والتنمية المستدامة وتؤمّن للإنسان الحياة الكريمة في دولة وطنية حرة ومستقلة.

هذا الجدول الدائر حول العلاقة ما بين

الديمقراطية ومصالح الأمة ومشروعها الوطني يذكرنا بالجدل الذي أثاره علماء المسلمين في عهود سابقة حول الحكم السياسي وعلاقته بالإسلام وما المعايير التي بمقتضاها يمكن الحكم على نظام ما إنه متوافق مع الشرع أم لا؟. آنذاك قال العالم إبه القيم الجوزية (إذا ظهرت إمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق فتم شرع الله ودينه) واليوم يمكن القول حيث يوجد توافق حول المشروع الوطني ويتم الحفاظ على وحدة الأمة وكرامة الإنسان بدون استبداد أو دكتاتورية طائفية أو إثنية، توجد الديمقراطية سواء كان النظام مهيكلًا حسب مواصفات الديمقراطية في الغرب أم لا.

٠١٠٢/٢٠/٧١

moc.liamtoh@hcarbi_meharbi

الموقع

الشخصي:

gro.noitanlap.www